

ورقة توثيقية

الاعتقال كسياسة

قراءة رقمية في أوضاع الأسرى الفلسطينيين
حتى ديسمبر 2025



أولاً: المقدمة

تواصل سلطات الاحتلال الإسرائيلي تصعيد سياسة الاعتقال الممنهج كأداة قمع جماعي، حيث تشير الأرقام المحدثّة لشهر ديسمبر 2025 إلى ارتفاع حاد في أعداد المعتقلين بشكل عام، واستمرار استهداف فئات محددة كالأطفال والنساء، وتوسيع استخدام آليات قانونية قمعية مثل الاعتقال الإداري وتصنيف "المقاتل غير الشرعي".

تُظهر هذه المعطيات تحول الاعتقال من إجراء أمني إلى سياسة دائمة وشاملة تهدف إلى إخضاع الشعب الفلسطيني وتفكيك مقاومته، في انتهاك صارخ للقانون الدولي والإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

هدف هذه الورقة المحدثّة هو تقديم صورة رقمية دقيقة عن واقع سياسة اعتقال الفلسطينيين في نهاية عام 2025، وتسليط الضوء على اتجاهاتها التصاعدية، وتوثيق الانتهاكات الجسيمة المرتبطة بها، لتكون أساساً للدعوة إلى تحرك دولي عاجل

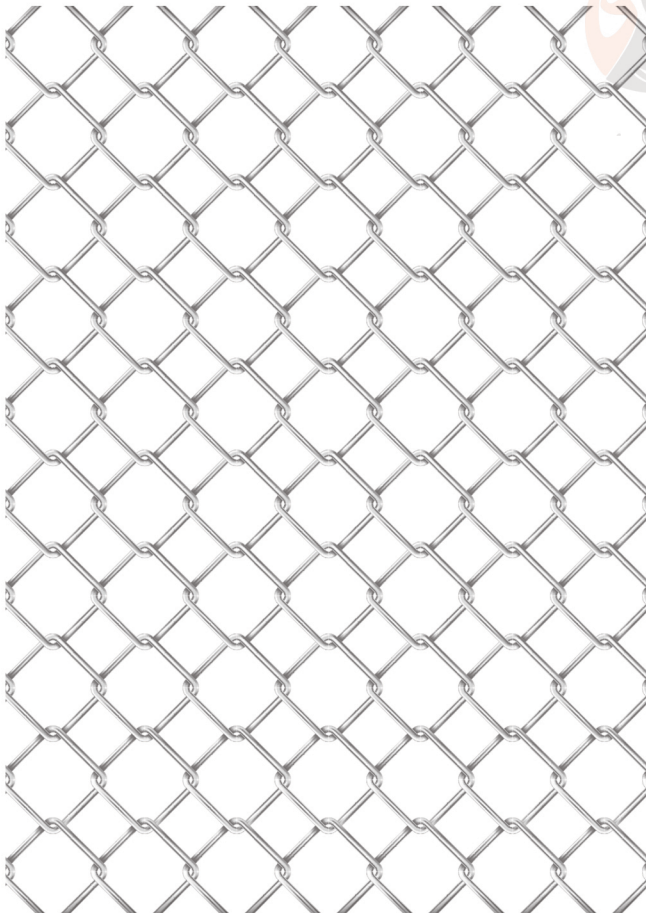
ثانياً: منهجية التوثيق

المصادر:

تعتمد الورقة على بيانات مؤسسات الأسرى الفلسطينية وما أعلنته إدارة سجون الاحتلال الإسرائيلي نفسها، مما يعطي المصادقية الرسمية للأرقام.

الإطار الزمني:

البيانات الرئيسية تعكس الواقع حتى شهر كانون الأول/ديسمبر 2025.



ملاحظة منهجية:

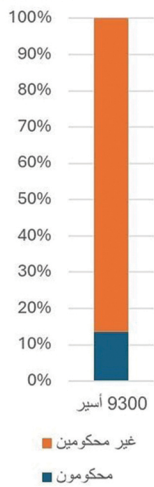
الأرقام لا تشمل المحتجزين في المعسكرات الميدانية التابعة لجيش الاحتلال (خاصة من قطاع غزة)، مما يعني أن الرقم الحقيقي للمعتقلين أعلى من المعلن.

ثالثاً: خريطة الاعتقال

(أبرز المعطيات المُحدثة)

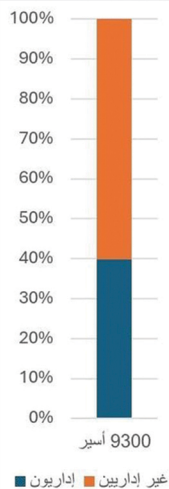
1. **الصورة العامة: ارتفاع قياسي في أعداد المعتقلين**
العدد الإجمالي للمعتقلين في السجون: نحو 9,300 أسير ومعتقل. يُعد هذا الرقم من الأعلى في السنوات الأخيرة، ويعكس حملة الاعتقالات الواسعة والمستمرة.
طبيعة الغالبية العظمى: يشير التقرير إلى أن الغالبية هم من الموقوفين والمعتقلين الإداريين، مما يعني أن معظم هؤلاء لم يُحاكموا أو حتى لم تُوجّه لهم تهم محددة.

2. تفكيك الأرقام: فئات ومسميات



الأسرى المحكومون (أي الذين صدرت بحقهم أحكام): 1254 أسيراً
هذه النسبة ضئيلة وهي تعادل 13.5% من إجمالي المعتقلين

يؤكد انخفاض النسبة أن النظام القضائي يُستخدم كأداة لإضفاء الشرعية على الاحتجاز طويل الأمد دون محاكمة عادلة.



المعتقلون الإداريون (الذين صدرت دون تهمة أو محاكمة): 3350 أسيراً
هذا الرقم مرتفع جداً، ويظهر استمرار استخدام هذه الآلية كعقاب جماعي، وتفويض المخابرات بالتحكم في مصائر الأفراد.

المصنفون كـ "مقاتلين غير شرعيين": 1220 أسيرا
هذا تصنيف خطير وجديد نسبياً في السياق الفلسطيني، يُطبق بشكل أساسي على معتقلي غزة وبعض المعتقلين العرب. يُستخدم هذا التصنيف لحرمان المعتقلين من الحماية الأساسية التي يكفلها القانون الدولي الإنساني لأسرى الحرب والمعتقلين المدنيين، ويعرضهم لمعاملة أكثر قسوة وإجراءات قضائية غير عادلة.



3. الفئات المستهدفة: الأطفال والنساء



• الأطفال الأسرى (تحت 18 سنة): 350 طفلاً

- o محتجزون في سجن عوفر ومجدو.
- o ارتفاع العدد عن الأرقام السابقة يشير إلى تصعيد ممنهج في استهداف الطفولة الفلسطينية، مما يترك آثاراً نفسية واجتماعية مدمرة.

• الأسيرات: 50 أسيرة بينهن طفلتان

- o استمرار احتجاز الأطفال القاصرات يمثل انتهاكاً فاضحاً لاتفاقيات الدولية.
- o تواجه الأسيرات ظروف احتجاز قاسية وتحديات صحية ونفسية خاصة.
- o لا تراعى ظروف الاحتجاز القيم الدينية ولا الاحتياجات النسائية الأساسية



رابعاً: قراءة تحليلية للأرقام

من الاعتقال "الإداري" إلى "المقاتل غير الشرعي"، شرعنة القمع بالقانون! تظهر الأرقام مساراً تصاعدياً في أساليب القمع "القانوني"، بعد تعميم الاعتقال الإداري، حيث يتم الآن تسويق تصنيف جديد هو "مقاتل غير شرعي"، بحيث يُحرم المعتقلون من أي حماية قانونية واضحة، ويُفتح الباب أمام إجراءات استثنائية أشد قسوة، خاصة ضد معتقلي غزة. ويعتبر هذا "التطوير" خطيراً في آليات إضفاء الطابع "القانوني" على الاحتجاز الجماعي والتعذيب.

الهندسة الديمغرافية للسجون: من مجتمع إلى زنازين

العدد الهائل للمعتقلين (9300) يعني أن شريحة واسعة جداً من الشعب الفلسطيني (ذكوراً، إناثاً، أطفالاً) لديها تجربة مباشرة مع الاعتقال أو عانى أحد أقربائها من الاعتقال.

تهدف هذه السياسة إلى شل حركة المجتمع وتطبيع حالة الخوف والترهيب، وإفراغ المجتمع من كفاءاته، وإفقاده الثقة بقدرته على النهوض والاستدامة.

نظام قضائي هيكلياً، المحاكمة استثناءً والاحتجاز قاعدة:

حقيقة أن أقل من 14% من المعتقلين هم محكومون، بينما من تبقى فهم إداريون أو بانتظار محاكمة أو مصنفون بتصنيفات استثنائية، تثبت أن الجهاز القضائي جزء من آلة القمع وليس رقيباً عليها.

تظهر الأرقام بوضوح أن الاحتجاز أصبح هو القاعدة، والمحاكمة (إن وُجدت) تأتي لاحقاً لتكريس الواقع، وقد ترددت شهادات للعديد من الأسرى نقلوا فيها على لسان سجانهم أن المحكمة التي تتكرر كل 3 إلى 6 أشهر، هي "محكمة صورية"، وأن القاضي يرفض الاستجابة للمعتقل، ويكرر عليه عبارة "ليس مسموحاً لك توقيف محام".

استمرار استهداف الفئات الضعيفة

الارتفاع في عدد الأطفال المعتقلين (350)، واحتجاز طفلات وأسيرات (50)، يؤكد أن سياسة الاعتقال لا تستهدف أحداً وتهدف إلى ضرب أعصاب المجتمع من خلال استهداف أكثر فئاته حساسية وحاجة للحماية.

الواقع أكبر من الأرقام المعلنة:

استثناء معتقلي المعسكرات الميدانية من هذه الإحصاءات يعني أن معاناة آلاف المعتقلين من غزة تبقى طي الكتمان، في ظل ظروف احتجاز أكثر قسوة وانعدام للرقابة الدولية، مما يشكل بؤرة مظلمة لحقوق الإنسان.

خامساً: الخلاصة والتوصيات

الخلاصة:

تُظهر الأرقام المُحدّثة لديسمبر 2025 أن سياسة الاعتقال الإسرائيلية قد دخلت مرحلة جديدة من التصعيد الكمي والنوعي والقانوني، وأن الأمر لم يعد يتعلق بأعداد كبيرة فحسب، بل بخلق تصنيفات قانونية جديدة (كمقاتل غير شرعي)؛ لتبرير انتهاكات أوسع، واستهداف أشرس للأطفال والنساء، وإخفاء معاناة آلاف المعتقلين في مراكز احتجاز غير رسمية.

إن هذا النظام يُشكّل جريمة ضد الإنسانية مستمرة وفقاً لمعايير القانون الدولي، وهو فوق ذلك مجرد من أي رقابة محلية أو دولية بالمعنى الإيجابي لحياة الأسرى.

التوصيات والمطالب الحقوقية العاجلة:

فضح وإلغاء التصنيفات غير القانونية: المطالبة الدولية الفورية بوقف استخدام تصنيف "المقاتل غير الشرعي" ضد المعتقلين الفلسطينيين والعرب، وتمتع جميع المعتقلين بالحماية الكاملة التي يمنحها إما القانون الدولي الإنساني (كأسرى حرب أو معتقلين مدنيين) أو القانون الدولي لحقوق الإنسان.

التحقيق الفوري في المعسكرات الميدانية: ضرورة تشكيل لجنة تحقيق دولية مستقلة تحت رعاية الأمم المتحدة للوصول الفوري وغير المقيد إلى مراكز الاحتجاز الميدانية التابعة لجيش الاحتلال، وخصوصاً تلك التي يحتجز فيها أبناء غزة، والكشف عن أعدادهم وأوضاعهم.

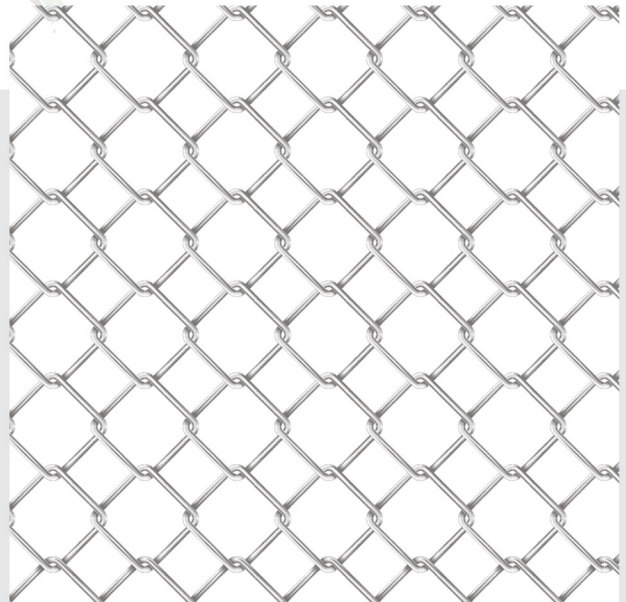


الإفراج الفوري عن الأطفال والنساء: مطالبة المجتمع الدولي بالضغط للإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الأطفال الأسرى (350 طفلاً) والأسيرات (51 أسيرة)، باعتبار احتجازهم انتهاكاً جسيماً لا يحتمل التأويل. إنهاء الاعتقال الإداري: المطالبة بوقف العمل بهذه الآلية التعسفية والإفراج عن الـ 3,350 معتقلاً إدارياً.

تفعيل آليات المساءلة: ندعو المحكمة الجنائية الدولية إلى تضمين سياسة الاعتقال الممنهج والتعذيب والتصنيفات غير القانونية كجرائم رئيسية في تحقيقاتها الجارية في فلسطين، واستدعاء المسؤولين الإسرائيليين عن هذه الملفات.

واجب المنظمات الدولية: تحميل مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومنظمة العفو الدولية، وهيومان رايتس ووتش مسؤولية نشر تقارير دورية مفصلة عن أوضاع جميع فئات المعتقلين، والضغط العلني لزيارتهم دون عوائق.

دور الإعلام: كسر حاجز الصمت: يجب على وسائل الإعلام العالمية الرئيسية تحويل ملف المعتقلين الفلسطينيين (9300 إنسان) وخاصة فئة "المقاتلين غير الشرعيين" والمحتجزين في المعسكرات الميدانية إلى قضية إخبارية مركزية، لما فيها من خطورة على القيم الإنسانية الأساسية. الاعتقال كسياسة هو شريان نظام الفصل والاضطهاد، مقاومته بالكشف والمساءلة واجب إنساني وقانوني لا يحتمل التأجيل.



ورقة توثيقية صادرة عن: مكتب إعلام الأسرى



مكتب إعلام الأسرى
Asra Media Office

